جهود المجلس القومي للمرأة
فى مجال
القضاء على العنف ضد المرأة

٢٠١٣

الطبعة الأولى
٢٠١٣

١٥شارع محمد حافظ

متفرع من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٢٩-٣٧٦٠٣٥٨١ ف:٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

website:www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب:

جهود المجلس القومي للمرأة

في مجال

القضاء على العنف ضد المرأة ٢٠١٣

إعداد :

الإدارة العامة للدراسات والبحوث

الطبعة الأولى : ٢٠١٣

قائمة المحتويات

- تقديم ٥
- جهود المجلس بعد إعادة تشكيله. ٧
- المجلس القومي للمرأة والأجهزة التنفيذية بالدولة. ١١
- وضع مقترح مشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف. ١٦
- تضامن المجلس مع المتعرضات للعنف والجمعيات الأهلية. ١٦
- إدانة المجلس للعنف والتحرش ضد المرأة والفتاة. ١٦
- إقامة المجلس حملات توعية لمناهضة العنف ضد المرأة. ١٨
- المجلس و الالتزامات الدولية. ١٩

تقديـــم

أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن أكثر من ٧٠٪ من سيدات العالم يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي فى حياتهن، الأمر الذي جعل التوجه العام العالمي نحو مناهضة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.. ويعد إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة ليوم ٢٥ نوفمبر يوماً عالمياً للقضاء على العنف ضد المرأة، رسالةً واضحةً ومهمة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؛ لكي تتضافر الجهود للحد مما تعاني منه المرأة من عنف يعيق مشاركتها فى تنمية مجتمعاتها.

طبقاً للحقوق الدستورية المكفولة للجميع، يحق للمرأة المصرية، بغض النظر عن وضعها الاجتماعي أو الاقتصادي، أن تتمتع بحياة خالية من جميع أشكال العنف، وأن توفر لها الدولة الحماية والرعاية.

ومن هذا المنطلق جاء حرص المجلس القومي للمرأة على التوجه نحو مكافحة العنف ضد المرأة منذ إنشائه عام ٢٠٠٠، من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والمشروعات على المستوى المحلي، بهدف تحديد أنماط العنف الذي تواجهه المرأة فى القرى والنجوع، ووضع المقترحات والتوصيات لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة فى المجتمع المصري.

تضمنت جهود المجلس قبل ثورة ٢٥ يناير تأسيس مكتب لشكاوى المرأة يساعدهن فى الحصول على حقوقهن ، كما بُدئ عام ٢٠٠٧ فى تنفيذ مشروع «العنف ضد المرأة» الذي تضمنت مخرجاته: دراسةً شاملةً حول ظاهرة

العنف ضد المرأة على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٩ ، وكذلك إطار عمل لاستراتيجيةٍ وطنيةٍ لمناهضة العنف والتخطيط للأنشطة المستقبلية المرتبطة بها.

كما ظل المجلس يطالب على مدار ثلاث سنوات بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، ومنها ضرورة إضافة نص عقابي على جريمة وأفعال التحرش ، وبناء عليه أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ ، والخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بتغليظ العقوبات على جرائم التحرش بجميع أشكاله بما فى ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية.

جهود المجلس بعد إعادة تشكيله

قام المجلس بوضع خطة قومية لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة تضمنت ثلاثة محاور:

أولاً: الإطار التشريعي والقانوني لحماية المرأة والفتاة من صور العنف، على أن يتم العمل على إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتجريم كافة أشكال العنف، وتطوير وسائل التحقيق والملاحقة والإجراءات المدنية.

ثانياً: الحماية والدعم للمعنفات وأسرهن، من خلال تحديد أشكال العنف وتعزيز الخدمات الصحية والنفسية والرعاية الاجتماعية المقدمة من منظمات المجتمع المدني والجهات التنفيذية.

ثالثاً: مناهضة العنف من خلال الإعلام والتعليم والوعي العام، وذلك من خلال تغيير الثقافات والممارسات المجتمعية؛ بحيث لا تتسامح مع أي شكل من أشكال العنف، وتقديم الصور والنماذج الإيجابية، وحشد وسائل الإعلام والقائمين بالخطاب الديني، وكذلك المؤسسات التعليمية بتعزيز العلاقات الإيجابية وتوجيه الشباب نحو نبذ العنف ضد المرأة والفتاة.

استند المجلس - بعد إعادة تشكيله في فبراير ٢٠١٢ - على دور فروعه بالمحافظات فى الوصول إلى المرأة البسيطة، من أجل تحديد مدى انتشار العنف ضد المرأة على المستوى المحلي، والتعرف على آراء النساء فى القرى والنجوع حول وسائل التصدي له. وخلق حوار مجتمعي للتوعية بخطورته وأبعاده وآثاره على المرأة والأسرة، ومن ثَمَّ على المجتمع، من أجل استنهاض جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة فى المجتمع المصري.

وتزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، نظم المجلس على مستوى الفروع بالمحافظات (٢٧ محافظة) استطلاع رأي مبدئي حول الظاهرة كنواة لدراسة بحثية متعمقة يعدها المجلس، تهدف إلى تحليل أبعاد مشكلة العنف والتعرف على أسبابه وأشكاله وآثاره على المرأة والمجتمع وسبل القضاء عليه. وقد غطى الاستطلاع ما يقرب من ١٣٥٠٠ سيدة وفتاة على مستوى الجمهورية ، وما يقرب من ٥٠٠ عينة من كل محافظة ، من بين الشريحة العمرية (= < ١٥ إلى < ٥٠ عاماً) ، وضم الاستطلاع تنوعاً فئوياً شمل عدداً من الطالبات، ربات البيوت ، الرائدات الريفيات ، وبعض عضوات الجمعيات الأهلية ، والموظفات ، والعاملات بالجامعات ، والمراكز البحثية ، وأساتذة الجامعات ، وعدداً من الشخصيات العامة.

نتائج استطلاع الرأي على مستوى المحافظات:

أسفرت نتائج استطلاع الرأي الذي قام بها المجلس على مستوى كافة المحافظات عن استخلاصات مهمة:

- لا تزال هناك نسبة يعتد بها من النساء تعانى من العنف الأسرى تصل إلى حوالي ثلث العينة. وتبلغ هذه النسبة أقصاها فى محافظة القليوبية (٦١٪) وأدناها فى محافظة السويس (١٦٪).
- ثمة رهط كبير من النساء يقترب من ثلث العينة يتعرض للعنف فى الشارع. وهنا تسجل الدقهلية أعلى نسبة (٥٢٪)، والأقصر أدنى نسبة (١٢٪).
- مع الاعتراف بفضل حملات المجلس القومي للمرأة فى مناهضة عادة الختان التي كانت سائدة فى كافة ربوع البلاد لا سيما فى المناطق الريفية، ثمة نسبة معتبرة تصل إلى (٤٥،٤٪) تعرضن للختان وكانت الأقصر أعلى الأقاليم شهوداً للختان، والقاهرة أقلها (٨٨٪ مقابل ١٣٪).

- كذلك – ودون إنكار أثر ما بذل من جهود على صعيد تحجيم ظاهرة الزواج المبكر- لا تزال هذه الظاهرة موجودة بدليل اعتراف حوالي خمس المبحوثات بإكراه الإناث على الزواج المبكر. وكان المركز الأول بهذا الخصوص من حظ محافظة بورسعيد (٣٨٪)، والمركز الأخير من نصيب محافظة البحر الأحمر(٥٪).

- فى الغالب الأعم، يحدث العنف الأسرى ضد المرأة لسببين رئيسيين، هما العادات والتقاليد من ناحية، وسوء خصال الرجل من ناحية أخرى؛ وهذا ما ذهب إليه أقل قليلاً من ثلث المبحوثات (٣١،٨٪، ٣٠،٨٪). وجاءت الدقهلية فى الصدارة من حيث تأثير العادات والتقاليد على العنف الأسرى (٥٧٪)، بينما جاءت القليوبية فى المؤخرة (١٢٪).

- كما احتلت الدقهلية أيضاً المركز الأول فيما يتعلق بتأثير طبائع الرجال على العنف الأسرى (٤٥٪)، فى حين ذهب المركز الأخير إلى محافظة جنوب سيناء (١٥٪).

أما بالنسبة للعنف المجتمعي الذي يقع على المرأة فى الشارع أو فى وسائل المواصلات والذي قد يأخذ شكل التحرش اللفظي أو التحرش الجسدي أو محاولة السرقة، فقد اتضح أن نصف النساء تعرضن للتحرش اللفظي، مع مجيء محافظة بورسعيد على رأس القائمة، ومحافظة بني سويف فى ذيلها. كما أن ما يزيد قليلاً عن ثلث النساء محل الاستطلاع (٣٨٪) قد تعرضن لمحاولات السرقة، واحتلت البحيرة المركز الأول بنسبة ٦٩٪، فيما شغلت دمياط المركز الأخير بمعدل ٩٪. كذلك فإن ما يربو على ثلث الإناث (٣١،٤٪) قد وقعن فى شرك التحرش الجسدي، وبهذا الخصوص، كانت القمة لمحافظة الغربية (٥٣٪)، بينما كان السفح لمحافظة الشرقية (٩٪).

- تصدر غياب الوازع الأخلاقي قائمة أسباب العنف المجتمعي ضد المرأة، حيث أقر بذلك ما يناهز ثلثي المبحوثات (٦٣،٥٪)، وحازت الغربية على أعلى معدل، فيما

سجلت القاهرة أدنى معدل (٩١٪ مقابل ٣٨٪). كما شكل الانفلات الأمني السبب الثاني للعنف المجتمعي، وذلك باعتراف نسبة يعتد بها من نساء العينة بلغت حوالي ٤٢٪. وفى هذا الشأن كانت الصدارة لمحافظة القليوبية (٩٤٪)، بينما احتلت محافظة الشرقية ذيل القائمة بمعدل ١٤٪.

- شكل تطبيق صحيح الدين والتوعية بحقوق النساء أفضل حل وأنجح سبيل إلى تجفيف منابع العنف ضد المرأة، وهذا ما رأته أكثر المبحوثات (٤٢،٤٪). وفى هذا المقام ، احتلت الدقهلية قمة الهرم (٦٧٪)، بينما احتلت سفحه محافظة القاهرة (١٧٪).

وقد نظمت فروع المجلس بالمحافظات يوم ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، سبعة وعشرين مؤتمراً تحت مسمى «نحو حياة آمنة للمرأة المصرية» تهدف إلى التوعية بضرورة تغيير السلوك المجتمعي والموروثات الثقافية التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، وخطورة وأبعاد العنف المجتمعي وآثاره السلبية على المرأة والأسرة والمجتمع وجهود المؤسسات الحكومية والمدنية فى مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها.. وقد أثرى المؤتمرات حضور السادة ممثلي الحكم المحلي بكافة المحافظات .. حيث عرضت خلال هذه المؤتمرات نتائج الاستبيان، كما نوقشت الرؤية النفسية والقانونية والدينية لظاهرة العنف وأسباب العنف الأسري وسبل مناهضة العنف فى المدارس، وخرجت بمجموعة من التوصيات المهمة جاري متابعتها وتحديد خطوات تنفيذها.

ثم عقد المجلس فى ٢٥ نوفمبر ٢٠١٢ مؤتمراً «**اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة ... نحو حياة آمنة للمرأة المصرية**» ، بالتعاون مع عدة هيئات ومنظمات دولية، استعرض فيه أنشطة فروع المجلس بالمحافظات فى هذا المجال ، ونتائج

استطلاع الرأي على المستوى المحلى ، وكذلك جهود المجتمع المدني لمواجهة العنف ضد المرأة والفتاة. وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات للجهات التنفيذية بالدولة والمنظمات غير الحكومية والإعلام.

المجلس القومي للمرأة والأجهزة التنفيذية بالدولة:

يعتمد المجلس فى تنفيذ خطة عمله لمكافحة العنف ضد المرأة على التعاون والتنسيق مع المسئولين التنفيذيين بالوزارات المعنية، وبالتالي فقد تم عقد عدد من اللقاءات فى هذا الإطار:

أولاً-لقاءات مع السيد رئيس الوزراء:

تم لقاء الدكتور/ هشام قنديل رئيس الوزراء في أكتوبر ٢٠١٢، حيث بحث الجانبان النقاط التالية:

- سبل التعاون مع المجلس.
- وسائل التصدي لظاهرة التحرش والحد منها خلال فترة الأعياد.
- الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس والحكومة للمشاركة في صيانة وحماية كرامة المرأة المصرية وإنسانيتها من المساس.
- العمل على إيجاد حلول فعلية على المدى القريب وعلى المدى البعيد لحصر الظاهرة والحد من انتشارها.

وقد أكد رئيس الوزراء دعمه الكامل ومساندته لجهود المجلس وللحملة المكثفة التي يقودها للتصدي لظاهرة التحرش، معرباً عن استعداده للتعاون مع المجلس ومع جميع المؤسسات المعنية فى الدولة لمواجهة هذه الظاهرة.

تم عقد اللقاء الثاني مع السيد رئيس الوزراء في فبراير ٢٠١٣، وبحضور السادة

وزيرة الشئون الاجتماعية، وكل من رئيس ومدير كلية الشرطة، وأمين عام مجلس الوزراء، ومسئولين من وزارة الإعلام ومركز البحوث الاجتماعية والجنائية؛ حيث بحث الحضور النقاط التالية:

- مدى انتشار ظاهرة التحرش والاغتصاب منذ فترة فى مصر.
- الخروج بتوصيات من الجهات الرسمية بمصر، ومقترح بكيفية دعم رئاسة الوزراء لهذه الجهات.
- العمل على زيادة الوعي بقضايا المرأة وتمكينها وحمايتها ومراجعة التشريعات الخاصة بها.

صدر عن الاجتماع عدد من القرارات، حيث تم تحديد الجهات المسئولة عن تنفيذها على أن يتولى المجلس القومي للمرأة ووزارة الشئون الاجتماعية متابعة تنفيذ هذه القرارات، وهي:

- على كل من وزارة الصحة والسكان، والتعليم العالي إصدار التعليمات للمستشفيات التابعة لكلا الوزارتين بوجوب توفير الرعاية الصحية والنفسية اللازمتين للمغتصبات.
- تكليف المجلس بإعداد «مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة» وعرضه على المجموعة الوزارية التشريعية تمهيداً للعرض على مجلس الوزراء، وطرحه للحوار المجتمعي فى وسائل الإعلام.
- تحريك دعاوى جنائية لحالات محددة من المغتصبات، وإعطاء رسالة أننا نقف ضد جميع أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة.
- تتولى وزارة الداخلية دراسة تخصيص خطوط هواتف ساخنة للإبلاغ عن حوادث العنف والاغتصاب وهتك العرض، وتخصيص مراكز لعلاج ورعاية المغتصبات والمعنفات، بالإضافة إلى تخصيص شرطة نسائية للتعامل مع المرأة المعنفة أو المتحرش بها أو المغتصبة.

- تنظيم حملة بالتعاون مع المحافظات المختلفة، ووزارة الداخلية وجمعيات المجتمع المدني لمكافحة المخدرات.

- رصد الإعلام الذي يسىء إلى المرأة، وتفعيل جمعية حماية الشهود.

- دعوة المجلس القومي للمرأة ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية فى اجتماعات مجلس الوزراء المتعلقة بمناقشة قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

ثانياً-لقاءات مع السادة وزراء الداخلية:

عقد لقاء مع السيد وزير الداخلية في ٤ أكتوبر ٢٠١٢ ، وعد فيه باتخاذ عددٍ من الإجراءات ، فى مجال منع التحرش بالنساء والفتيات فى الشارع ووسائل الانتقال والأماكن العامة.

تم عقد اللقاء الثاني مع السيد اللواء/ وزير الداخلية في فبراير ٢٠١٣، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

- تتولى وزارة الداخلية توفير معلومات وإحصاءات وتقارير من وزارة الداخلية حول جرائم العنف وإجراءات الوزارة لمكافحة التحرش والعنف ضد المرأة، بهدف تقديمها خلال مؤتمر الأمم المتحدة CSW لدعم موقف مصر.

- يتعاون المجلس القومي للمرأة مع المجتمع المدني لتوعية المجتمع خاصة أهالي الفتيات ضحايا العنف والاغتصاب حول ضرورة استمرارهم فى الإجراءات اللازمة للحصول على حقهم، نظراً لتنازل عدد كبير منهم عن هذا الحق من منطلق العادات والتقاليد والحفاظ على سمعة الفتاة، مما يمنع وزارة الداخلية من استكمال الإجراءات ومعاقبة الجناة.

ثالثاً- وزارة الداخلية تنشئ وحدة متخصصة لمكافحة العنف:

استجابة لقرارات رئيس مجلس الوزراء وتوصيات المجلس القومي للمرأة فقد قامت وزارة الداخلية بالتالي:

- إنشاء وحدة متخصصة لمكافحة العنف تابعة لوزير الداخلية وقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي برئاسة مساعد وزير الداخلية لحقوق الإنسان.
- يهدف إنشاء هذه الوحدة إلى زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والتواصل المدني، والعمل على مكافحة الإرهاب والتأكيد على حقوق الطفل والمرأة والاهتمام بالقضايا الدولية.
- تتكون الوحدة من عشرة ضباط منهم أربع ضابطات من تخصصات مختلفة، ويعتبر هذا الفريق نواة لتطوير العمل الشرطي على أن يتم تعميمها على مستوى المديريات والأقسام.
- تتوجه الوزارة إلى دعم أواصر الصلة مع الأجهزة التنفيذية وكافة المواطنين لتحقيق رضائهم الكامل عن الخدمة الشرطية.

رابعاً- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الداخلية والمجلس:

قام المجلس بتوقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية فى ٣ سبتمبر ٢٠١٣، بهدف دعم وتعزيز أطر التعاون والتنسيق فى مجال حماية المرأة والتأكيد على احترام حقوقها، وللتوجه العام للمجتمع المصري ومؤسساته بوجوب التصدي لظاهرة العنف، خاصة وأن وزارة الداخلية قد استجابت لمطلب المجلس باستحداث وحدة متخصصة بقطاع حقوق الإنسان بالوزارة، وتهدف إلى مدها مستقبلاً لمديريات الأمن لمواجهة العنف ضد المرأة وتعيين ضابطات شرطة بالوحدة، تقوم بالتنقل للمحافظات لفحص الوقائع المتعلقة بشكاوى العنف.

نظم مركز بحوث الشرطة التابع لوزارة الداخلية بأكاديمية الشرطة اجتماعًا حول «دراسة بعنوان المواجهة الأمنية للعنف ضد المرأة والتحرش الجنسي» ودعوة العديد من الجهات المعنية، ومنها المجلس القومي للمرأة من خلال ممثل من الإدارة العامة للدراسات والبحوث للتعاون فيما يخص مناهضة العنف ضد المرأة .

خامساً - المجلس يتعاون مع الوزارات المعنية لمواجهة ظاهرة التحرش:

عقد جلسة استماع تحت عنوان «**معاً ضد التحرش**» في ٨ أكتوبر ٢٠١٢ ، دُعي إليها ممثلون من وزارات (العدل ، والداخلية ، والتربية والتعليم، والأوقاف)، وممثلو الأزهر والكنيسة، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وكذلك عددٌ من الخبراء وممثلى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ورموز الإعلام ، وممثل منظمة الأمم المتحدة للمرأة ، وكذلك أعضاء المجلس . وخرجت عنها مجموعة من التوصيات بهذا الشأن .

عقد لقاء لمجموعة عمل «**لنبدأ معاً ضد التحرش**» يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٢ ، بهدف الخروج بخطة تنفيذية لضبط الشارع ومنع ظاهرة التحرش بالنساء والفتيات ، حيث تبنى المجلس حملةً تحت شعار «عيداً أقل تحرشاً» والذي أعلن فيها عن الخط الساخن لتلقى شكاوى التحرش .

وضع مقترح مشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف:

بناء على تكليف من السيد رئيس مجلس الوزراء، قامت اللجنة التشريعية بالمجلس بالتعاون مع ممثلين من وزارة العدل والمجتمع المدني والمتخصصين والخبراء، بصياغة مشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، يتضمن كل أشكال العنف، بما فى ذلك التحرش الجنسي بالمرأة.

المجلس يتضامن مع المتعرضات للعنف والجمعيات الأهلية:

عقد المجلس لقاء مع الفتيات المتعرضات للتحرش خلال المظاهرات الأخيرة للتعرف على ما يمكن تقديمه لهن من دعم نفسي وقانوني، وأكد على تضامنه قضائياً مع الضحايا.

عقد المجلس لقاء مع مجموعة من الجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات للمعنفات لتحديد سبل التعاون لخدمة الفتيات والنساء المتعرضات للتحرش.

المجلس يدين العنف والتحرش ضد المرأة والفتاة:

أصدر المجلس القومي للمرأة عدة بيانات صحفية حول إدانة العنف تضمنت:

- إدانة المجلس لجميع أنواع العنف والانتهاكات التي تعرضت لها المظاهرات السلمية فى جميع ميادين مصر، خاصة ما تناقلته وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية من معلومات تشير إلى وجود حالات تحرش واغتصاب بالفتيات أثناء مشاركتهن فى المظاهرات.
- التأكيد على أن تلك السلوكيات المشينة لا يمكن أن يرتكبها الثوار الشرفاء، مشيرًا إلى أن هناك جهات غير معلومة تقوم بارتكاب تلك الأفعال النكراء بصورة منظمة لإبعاد السيدات وإقصائهنّ عن المشاركة فى الحياة العامة، وحرمانهنّ من حقهنّ فى التظاهر السلمي.
- مناشدة جميع السيدات والفتيات اللائي تعرضنّ لأي من أنواع العنف والانتهاكات أثناء مشاركتهنّ فى المظاهرات، بسرعة التواصل مع المجلس لبحث ما يمكن تقديمه من دعم نفسي وقانوني.
- أهاب المجلس بجميع أجهزة الدولة المعنية (النيابة العامة ووزارة الداخلية) بفتح تحقيق فوري فى حالة ثبوتها وتقديم الجناة للمحاكمة العاجلة، وإمداد المجلس بأي معلومات تتوافر لهذه الجهات حتى يتمكن المجلس من تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي للضحايا.

- أكد المجلس عن متابعته لحظة بلحظة مع النائب العام ووزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني أي بلاغات قدمت لديهم لتوثيق أي حالات عنف ضد المرأة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة حيالها .

- إدانة انتهاك حقوق المرأة والإنسان التي ظهرت بالمشاهد المؤلمة التي بثتها إحدى القنوات الفضائية، واتضح من خلالها احتجاز فتاة داخل سيارة للأمن المركزي، وسحلها وجرها من شعرها أثناء دفعها من السيارة أمام قصر الاتحادية.

- أدان المجلس عملية الختان البشعة التي أودت بحياة «سهير الباتع» البالغة من العمر ١٣ عاماً، حيث أكد المجلس أن هذا العمل الإجرامي ينم عن وحشية بالغة، ويمثل انتهاكاً لكافة الديانات السماوية التي تؤكد حرمة المساس بالجسد،كما تعد تصرفاً لا إنسانياً وتمثل خرقاً شديداً لحقوق الإنسان، واعتداءً على القوانين الوطنية، والمعاهدات الدولية. كما طالب المجلس بإجراء تحقيق عاجل موسع حول هذا الحادث المأساوي، وإحالة جميع المتورطين فيه إلى النيابة العامة على وجه السرعة ،كما يناشد المجلس السيد وزير الصحة بإجراء تفتيش فوري على العيادات الخاصة، وغلق أي عيادة تجرى عمليات الختان على الفور وإحالة بلاغات المواطنين المتعلقة بهذا الشأن إلى النيابة ، كما ناشد كافة المواطنين بالإبلاغ عن أي معلومات لديهم تتعلق بواقعة إجراء عملية ختان فى أي عيادة أو مركز.

الإعلام والتعليم والتوعية:

- قام المجلس بعدد من حملات توعية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة من خلال الإعلام والتعليم والوعي العام. وتهدف هذه الحملات إلى العمل على تغيير الثقافات والممارسات المجتمعية لنبذ العنف، وحشد وسائل الإعلام والقائمين بالخطاب الديني، وتوجيه الشباب نحو نبذ العنف ضد المرأة والفتاة.

- قام المجلس بحملة إعلامية امتدت على مدار ١٠ أيام بدأت قبل عيد الأضحى الماضي عن قضية التحرش وشملت الصحافة والتليفزيون والإذاعة، وكذلك بث تنويهات وشعارات وجمل قصيرة لزيادة وعي الفتاة للتصدي لهذه الجريمة.
- عقد المجلس مؤتمراً صحفياً موسعاً لإدانة الانتهاكات التي ارتكبت ضد نساء مصر فى ميدان التحرير من قبل جماعات ممنهجة لإجبار المرأة على عدم المشاركة والتعبير بحرية عن رأيها، وقد صدر عن المؤتمر عدة توصيات منها مطالبة جميع الأحزاب المصرية بمساندة المرأة فى الانتخابات المقبلة، ووضعها على قوائمها حتى تمثل وبقوة فى البرلمان، وتتمكن من أداء دورها السياسي والاجتماعي، ومطالبة وسائل الإعلام بمنح مزيد من الاهتمام بقضايا المرأة.
- أصدر المجلس كتيبين أحدهما حول العنف ضد المرأة، والآخر عن التحرش باللغتين العربية والإنجليزية، تضمن كل منهما تعريفاً بالظاهرة ودوافعها، والمساءلة القانونية لمرتكبها، والرؤية الدينية ودور المؤسسات فى معالجة الظاهرة، وكذلك معلومات للضحايا حول كيفية الإبلاغ والجهات التي يمكن الاستعانة بها والخدمات المقدمة للضحايا.
- أعلن المجلس عن إطلاق حملة لجمع مليون توقيع من السيدات لتأكيد مساندتهنّ لجهود المجلس للتصدي للعنف والتحرش ضد نساء وفتيات مصر فى الشارع والمواصلات، والوصول لمجتمع آمن للمرأة المصرية، على أن يتم جمع توقيعات طالبات الجامعات المصرية، والسيدات بالمحافظات عبر فروع المجلس، وقطارات المترو، وجهات العمل، ومؤسسي حركات مناهضة التحرش فى مصر، وأندية الروتارى والأنرويل ، والأندية، والأماكن العامة.

تم الإعلان عن الخط الساخن لتلقى شكاوى التحرش (٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨) .

المجلس والالتزامات الدولية:

جاءت نتائج استطلاع الرأي والمؤتمرات التي عقدها المجلس على مستوى ٢٧ محافظة، حول العنف ضد المرأة، لتعبر عن الاحتياجات الفعلية للمرأة البسيطة فى القرى والنجوع من رعاية وحماية مما قد تعانيه من عنف فى الأسرة أو الشارع أو العمل.

وتتطابق احتياجات المرأة المصرية البسيطة مع ما أكدته المواثيق والاتفاقيات والالتزامات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة على مسئولية الدول فى تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإدانة كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

وتأتي وثيقة لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة (٥٧) CSW57 والتي صدرت فى مارس ٢٠١٣ حول منع كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، لتعبر عن الاحتياجات التي طالبت بها المرأة المصرية لمواجهة العنف ضدها. وتؤكد على أن إنهاء العنف هو أمر ضروري من أجل تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والصحة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والتماسك الاجتماعي.

وقد نجح الوفد المصري برئاسة السفيرة/ مرفت تلاوي – رئيس المجلس فى إصداره الوثيقة النهائية للجنة، حيث كانت اللجنة متعثرة فى تحقيق توافق لإصدار الوثيقة كما حدث للجنة المرأة CSW فى الدورة السابقة عام ٢٠١٢ حول المرأة الريفية. وذلك لتنازع المواقف بين القوى المتقدمة والأخرى المحافظة والتي تخشى أي تحول فى المجتمع على حساب تأخر وحرمان المرأة، لذلك نجح المجلس القومي للمرأة فى كسر التكتل المحافظ والذي بنيت آراؤه على مفهوم غير سليم لبعض العبارات. وقد عمل وفد مصر كل الجهد من أجل أن تصدر وثيقة الأمم المتحدة عن العنف، حيث تعاني المرأة كثيراً من العنف فى جميع أنحاء العالم.

جاءت الوثيقة لتسلط الضوء على تعريف تقليدي وموسع للعنف ضد المرأة والفتاة لم يسبق تناوله من قبل، مما يعني أن قضية العنف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاجتماعية للدولة. وقد تضمن هذا التعريف أنواعًا مختلفة مثل:

- الفقر.
- عدم توفير الخدمة الصحية.
- الحرمان من التعليم.
- منع فرص العمل ومصادر الدخل للمرأة.

نجحت الوثيقة أن تشير لأول مرة إلى أهمية حماية كبار السن والمعاقين من العنف الأسري أو فى المجال العام.

تضمنت الوثيقة حماية المدافعين عن حقوق المرأة وهي من الأمور المستحبة نظراً لما يتعرض له الشباب من الرجال من أذى نتيجة حمايتهم ووقوفهم ضد التحرش والاعتداء على النساء، وكذلك لتشجيع الرجال والفتيان فى الدفاع عن حقوق المرأة وعدم قبول الظواهر والسلوكيات المسيئة للمجتمع.

أكدت الوثيقة على ضرورة عدم استخدام العادات والتقاليد كمبرر للعنف، حيث أن هذه العادات والتقاليد السيئة مثل الثأر والختان وزواج الأطفال أمر مرفوض لا يجب أن يرتبط بأي ثقافة أو دين، وكذلك التزام الدول بالتصدي للممارسات والعادات الضارة التي تمارس باسم الدين، وأنه لا يجب خلط هذه العادات والدين الإسلامي الذي كرم المرأة.